أثر تنويع الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية–

The impact of diversification of exports outside hydrocarbons on the economic growth –Econometric study-

آيت بارة شفيعة[1]، أنيسة عثماني[2]

[1] جامعة سطيف 2، وحدة تنمية الموارد البشرية – الجزائر، chafiaa.aitbara@univ-setif.dz

[2]جامعة سطيف2، مخبر تقييم أسواق رؤوس الأموال الجزائرية – الجزائر، anissa.athmani@univ-setif.dz

تاريخ الارسال: 2022/04/10 **تاريخ القبول:** 2022/05/28 **تاريخ النشر:** 2022/06/30

ملخص:

تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خارج المحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي. تهدف هذه الدراسة إلى تقدير العلاقة واتجاهها بين كل من الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وقد توصلت نتائج الدراسة القياسية إلى وجود متغيرات مستقرة في المستوى وأخرى في الفرق الأول، مما استدعى تطبيق نموذج ARDL.حيث تبين عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، بمعنى أن تأثيرها ضعيف في الأجل القصير نتيجة النموذج الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث مثلت الصادرات النفطية نسبة 90.52% من إجمالي الصادرات سنة 2020. إن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني استراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

كلمات مفتاحية: التنويع الاقتصادي، الصادرات خارج المحروقات، النمو الاقتصادي، نموذج ARDL

تصنيفات JEL: **F**43,F14, F230, B22

Abstract:

The strategy of the economic diversification in general, and the diversification of exports outside hydrocarbons in particular, is considered as an essential axis in the formulation the economic policies of countries and a driving force for economic growth. This study aims to estimate the relationship directions between the exports outside hydrocarbons and economic growth in Algeria during the period (1990-2020). The results of the econometric study found stable variables at the level and others in the first difference, which necessitated the application of the ARDL model. Where it was found that there is no long-term equilibrium relationship between exports outside hydrocarbons and economic growth. Which means that its impact is weak in the short term as a result of the rent model of Algerian economy, where oil exports represented 90.52% of total exports in 2020. The issue of economic diversification in Algeria remains subject to overcome the challenges that stands in the way of diversifying the economy, by adopting a long-term strategy for economic diversification that ensures the elimination of dependence on oil resources.

Key words: Economic diversification, Exports outside hydrocarbons, Economic growth, ARDL model.
JEL Classification Codes : F43,F14, F230, B22

المؤلف المرسل: عثماني أنيسة، **الإيميل:** anissa.athmani@univ-setif.dz

المقدمة:

تعتبر الصادرات عاملا أساسيا في تحقيق النمو الاقتصادي باعتبارها أداة هامة لمعالجة الخلل في ميزان المدفوعات وتوفير العملة الصعبة. تعتمد الجزائر في إيراداتها على العائدات النفطية، حيث تشكل الصادرات النفطية أكثر مِمَّا نسبته 90.52% سنة 2020، من إجمالي الصادرات، مما يهدد مستويات النمو الاقتصادي في ظل الصدمات البترولية على مستوى السوق الدولية، بسبب غياب استراتيجيات واضحة خاصة ما تعلق بالتنويع الاقتصادي عموما وبتنويع الصادرات خارج المحروقات خصوصا. على هذا الأساس وعلى غرار العديد من الدول النامية أولت الجزائر أهمية للتجارة الخارجية وبالخصوص من جانب الصادرات خارج المحروقات، تجسدت في جملة من الإصلاحات المالية والمؤسساتية، ولكن رغم ذلك ما يزال مجال تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات ضعيف، حيث شكلت، نسبة 9.48٪ فقط من القيمة الاجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار سنة 2020.

على ضوء الطرح السابق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما هو أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)؟

هدف الدراسة: تهدف هذه الدراسة إلى قياس أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وللإجابة على الإشكالية المطروحة سيتم التطرق إلى:

- دراسة واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- دراسة اهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر؛
- تحليل مستوى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020؛
- تحديد اتجاه وقوة العلاقة بين كلا من الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020 باستخدام النموذج القياسي المناسب .

حدود الدراسة: تتضمن حدود الدراسة:

- **الحدود المكانية:** الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري؛
- **الحدود الزمانية:** تم تحديد فترة الدراسة من سنة 1990 إلى غاية سنة 2020.

منهج الدراسة:

بهدف تحقيق أهداف الدراسة، تم الاعتماد في الجانب النظري على المنهج الوصفي التحليلي، الذي يتضمن وصف وتحليل أهم ما يتعلق بمحاور الدراسة، المتمثلة في مستوى تطور الصادرات خارج المحروقات مع الإشارة لاهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر وأيضا مستوى تطور النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، وفي الجانب التطبيقي للبحث، فقد تم الاعتماد على المدخل الكمي، باستخدام الأساليب الرياضية والاحصائية من خلال بناء النموذج القياسي المناسب، وذلك بالاعتماد على البيانات الخاصة بالمؤشرات المعتمدة في الدراسة، و تم استغلال ومعالجة قاعدة البيانات بواسطة البرنامج الإحصائي المتمثل فيEviews10.

هيكل الدراسة :

لمعالجة إشكالية الدراسة تم تقسيمها إلى المحاور الرئيسية التالية: عرض الإطار النظري لتنويع الصادرات، عرض تطور متغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات خارج المحروقات وأهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائري، النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020، ثم تم التطرق للدراسة القياسية، وفي الأخير تم التطرق لعرض نتائج الدراسة وأهم التوصيات.

1- الدراسة النظرية لتنويع الصادرات

1-1- أنماط تنويع الصادرات

تختلف أنماط التنويع في الصادرات بين تنويع الصادرات العمودي(Vertical diversification) تنويع الصادرات الأفقي (Horizontal diversification) كما يلي:

- **تنويع الصادرات العمودي**: التنويع الرأسي أو العمودي (VDIV) يعني أساسا الانتقال من الصادرات الأولية إلى الصادرات الصناعية أو المصنعة، فإنه يمكن قياس ذلك من خلال حصة الصادرات المصنعة من إجمالي الصادرات(العياطي جهيدة وبن عزة محمد، 2018، صفحة 9).

$$VDIV=(TMX)/(TX)$$

حيث تمثل: VDIV مؤشر التنويع العمودي

TMXقيمة إجمالي الصادرات الصناعية

TXقيمة إجمالي الصادرات

- **تنويع الصادرات الأفقي**: على غرار أعمالHerzer and Nowak-Lehmann (2006) وكذلك أعمال Feenstra and Kee (2004)فالتنويع الأفقي للصادرات يعني عدد السلع التصديرية (الأصناف)، المصنفة حسب المعيار الدولي للتصنيف التجاريThe Standard International Trade Classification (SITC)ويمكن لهذه الطريقة المبسطة أن تقيس بوضوح مدى توسع بلد ما في منتجاته للتصدير. وبالتالي فإن القيمة القصوى للمؤشر هي239، والقيمة الدنيا (النظرية) لها هي صفر بالنسبة إلى بلد لا توجد لديه صادرات(Aye Mengistu Alemu, 2008, p. 32).

1-2- مبررات الصادرات خارج قطاع المحروقات

إن الانخفاض المسجل في نسبة الصادرات خارج قطاع المحروقات والاختلال الهيكلي لا يزال يشكل مصدر قلق نسبة للدولة الجزائرية الأمر الذي أدى بالعديد من الحكومات المتعاقبة على الدولة الجزائرية بـ دراج مسالة تنميتها خارج قطاع المحروقات، العوامل التي كانت الدافع الأساسي للقيام بذلك :

– **النزعة الحمائية**: كنتيجة للأزمات المالية والركود العالمي الذي ساد معظم دول العالم، نزعت الدولة المقدمة والصناعية إلى– إتباع سياسة تجارية حمائية أمام وارداتها من الكافة السلع الأولية والصناعية، كما اتجهت لتبني قيود جمركية غير تعريفية، هذه النزعة كان لها الأثر البالغ على صادرات الدول النامية بحيث تعتبر الدول المتقدمة المالكة الأولى لحقوق الاختراعات الحديثة، لأنها سرعان ما ستنتقل لدولة أخرى اقل تقدم وهنا يظهر ما يدعى بالمنافسة.

- **معدل التبادل:** عرفت معدلات التبادل الدولي تدهور لا يصب في مصلحة الدول النامية ويرجع السبب ذلك في الأساس إلى اتجاه أسعار السلع الصناعية التي تصدرها الدول الصناعية المتقدمة إلى أسواق الدول النامية لارتفاع الشديد.(حمدود ، 2019، صفحة 34)

1-3- إجراءات تنويع تنمية الصادرات خارج المحروقات

1-3-1- تحرير التجارة الخارجية وتخفيض قيمة العملة

-تحرير التجارة الخارجية: إن تحرير التجارة الخارجية الجزائرية تجسد من خلا ما تضمنته المادة 19 من الدستور 1989، وفي الجانب التنظيمي ما يبرز تحرير التجارة الخارجية الجزائرية من خلال إلغاء سيطرة الدولة على التجارة الخارجية والحرية التامة لممارستها ما عدا الميادين الإستراتيجية والحرية التامة لقوانين السوق. ويعتبر المرسوم التنفيذي91-37 المؤرخ في 13 فيفري 1991، والمتعلق بشروط التدخل في التجارة الخارجية أول نص قانوني وتنظيمي مجسد لحرية التجارة الخارجية، وقد كرس الأمر 03-04 المؤرخ في 19 جويلة 2003 مبدأ الحرية الخارجية(سعيدي، طبابيبة، 2019، صفحة 3).

- تخفيض قيمة العملة: تعتبر سياسة تخفيض العملة الوطنية أكثر السياسات العمومية شيوعا في نطاق ترقية الصادرات، حيث يقصد بها ذلك التخفيض الذي تقوم به البنوك المركزية من خلال تدخلها في سوق الصرف لتعديل سعر العملة المحلية بدلالات العملة الأجنبية، في المعنى الذي يتوافق والأهداف التي يحددها المسؤولين عن السياسية الاقتصادية للبلد، في إطار نظام سعر الصرف المعتمد (الثابت والمرن). وتهدف سلطات أي بلد من هذا الإجراء معالجة عجز الحاصل في ميزان دفوعاتها(مدوري ، 2012، صفحة 161).

ويهدف هذا التخفيض إلى:(الأشهب، زيدان، 2018، صفحة 70)

- استعادة التوازن الخارجي؛
- تشجيع الصادرات الجزائرية واعطائها تنافسية أكبر في السوق العالمية مع تقليص حجم الواردات؛
- الزيادة في النمو الاقتصادي الوطني، من خلال المحافظة على القدرة التنافسية للمنتجين المحليين مع توسيع أسواق الصادرات وتشجيع الاستثمار المجال الخارجي؛
- زيادة الطلب الخارجي على الإنتاج الوطني من السلع الخدمات القابلة للتصدير بافتراض وجود مرونة الطلب السعرية .

1-3-2- الإصلاحات المالية والضريبية والجمركية

- **الإصلاحات المالية:** تجسدت في قانون النقد والقرض 90-10 والذي تضمن مواد متعلقة بمعالجة وتسيير عمليات التجارة الخارجية لا سيما ما تعلق منها بالتصدير(محمد بن ساحة ، 2011، صفحة 103). ومع القانون رقم 90-02 في مادته 07 التي نصت على السماح للمصدر التصرف في جزء أو في كل المبالغ المحصل عليها بالعملة الصعبة من عملية تصدير المنتجات خارج المحروقات، ومنذ سنة 1994 أصبح بإمكان المصدرين تسجيل 50% من حصيلة صادراتهم ومن منتجاتهم المنجمية.(حمشة ، 2013، صفحة 97)

- **الإصلاحات الضريبية**: تعتبر الضرائب عنصرا هاما في عملية ترقية الصادرات خارج المحروقات من خلال اعفاءالمؤسسات المصدرة اعفاء كليا أو جزئيا من دفع الضرائب كالإعفاء من الضريبة على القيمة المضافة لجميع عمليات البيع والتصنيع التي تتعلق بالبضائع المصنعة، والاعفاء من الضريبة على أرباح الشركات لمدة تتراوح بين 3-5 سنوات.
- **الإصلاحات الجمركية**: تمثلث في العديد من الأنظمة أهمها (بن جلول، 2009، صفحة 109): نظام التصدير المؤقت، نظام القبول المؤقت، نظام إعادة التموين بالاعفاء، نظام المستودع الجمركي .

1-3-3- الإطار المؤسساتي لتنمية تنويع الصادرات خارج المحروقات

أنشأت السلطات العمومية بغية تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات جملة من المؤسسات والتي من شأنها العمل على خلق ديناميكية جديدة لقطاع التصدير خارج المحروقات، سواء في مجال التمويل أو التأمين والتسويق وتتمثل في :

- **الشركة الوطنية الجزائرية لتأمين وضمان الصادرات "CAGEX"**: أنشأت هذه الشركة حسب المرسوم التنفيذي رقم 96-235 الصادر في 02-07-1996 المتعلق بتأمين القرض عند التصدير وتهدف لترقية وتشجيع الصادرات الجزائرية خارج المحروقات، تغطية المخاطر المتعلقة بعمليات التصدير و تأسيس بنك للمعلومات في مجال الإعلام الاقتصادي، وتعويض وتغطية الديون.
- **الصندوق الخاص لترقية الصادرات"FSPE"**:تم تأسيس الصندوق الخاص لترقية الصادرات بموجب قانون المالية لسنة 1996، حيث تخصص موارده لتقديم الدعم المالي للمصدرين في نشاطات ترقية وتسويق منتجاتهم في الأسواق الخارجية(بلقلة ، 2009، صفحة 174). ويمول أساسا بواسطة 10% من الضريبة الخاصةTSAبالإضافة إلى الهبات والمساعدات التي يحصل عليها من طرف الهيئات المؤسسات العامة والخاصة.
- **الديوان الجزائري لترقية التجارة الخارجية "PROMEX"**(المرسوم التنفيذي رقم 96/327، الجريدة الرسمية العدد 58، الصادر بتاريخ 01-01-1996):وهو مؤسسة عادة ذات طابع إداري، أنشئ بموجب المرسوم التنفيذي 96-327 المؤرخ في 01-01-1996، يتمتع بالاستقلال المالي، والشخصية المعنوية ويعمل تحت وصاية وزارة التجارة. ويهدف لترقية المبادلات الخارجية والمساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات ومهامه إعلامية، استشارية وتدعيمية.
- **الشركة الجزائرية للمعارض والتصدير"SAFEX"**: يرجع انشائها إلى تاريخ 06-11-1989 ومن جملة مهامها الموكلة التي تتمثل في تطوير وتقويم المبادلات الخارجية عن طريق ترقية الصادرات غير النفطية، عقلنة الواردات وتنظيم التظاهرات.(سعيدي، طبابيبة، 2019، صفحة 4).
- **المركز الوطني لرصد الأسواق الخارجية والصفقات التجارية"OPE"** :تم إنشاء هذا المركز بمقتضى المرسوم التنفيذي رقم 90-135 المؤرخ في 15 ماي 1990، ومن المهام التي يقوم بها هذا المركز هي رصد وتحليل الأوضاع الهيكلية والظرفية للأسواق العالمية بهدف تسهيل نفاذ المنتوجات الجزائرية إلى الأسواق الخارجية، وتوفير المعلومات التي من شأنها أن تساعد المتعاملين الاقتصاديين على تقييم عمليات الاستيراد وترشيدها.

- **الوكالة الوطنية لترقية التجارة الخارجية "ALGEX"** : أنشأت هذه الوكالة بموجب أمر رئاسي رقم 03-04 المؤرخ في 19-07-2003 وهي مؤسسة ذات طابع إداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وتتمثل أهم مهامها في تسيير وسائل ترقية الصادرات خارج المحروقات لصالح المؤسسات المصدرة، تحليل الأسواق العالمية وإجراء دراسات استشرافية شاملة وقطاعية حول الأسواق الخارجية، واعداد تقرير تقييمي لسياسة الصادرات وبرامجها، ووضع منظومة الإعلام الإحصائية القطاعية حول الإمكانيات الوطنية للتصدير إلى الأسواق الخارجية وتسيير ذلك. (سعيدي، طبابيبة، 2019، صفحة 4).
- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة "CACI"**:أنشأت الغرفة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 96-93 الصادر بتاريخ 03-03-1996، المتضمن إنشاء الغرفة الوطنية للتجارة وغرف التجارة والصناعة في شكل مؤسسة عمومية إدارية، في إطار إدماج القطاع الخاص في تنمية الاقتصاد الوطني.(الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، 2022)

2- عرض تطور متغيرات الدراسة خلال الفترة 1990-2020

سيتم عرض تطور متغيرات الدراسة المتمثلة في الصادرات خارج المحروقات،أهم المنتجات غير النفطية المصدرة،معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020.

2-1- واقع الصادرات خارج المحروقات في الجزائر

- مازالت الصادرات خارج المحروقات دون مستوى 4.03%، وهو متوسط مساهمتها في اجمالي الصادرات خلال الفترة (1990-2000).كما تعتبر سنة 1996 السنة الوحيدة التي وصلت فيها الصادرات خارج النفط نسبة 6.58 % من إجمالي الصادرات (13375 مليون دولار)،وهذا نتيجة تسديد الجزائر لجزء من ديونها اتجاه روسيا كبضائع ؛(سعيدي ، وصاف ، 2002، صفحة 202).
- مساهمة الصادرات خارج المحروقات سنتي 2002، 2003 كانت تقدر بـ 3.38% و 3.89% وهذا راجع لضعف الجهاز الإنتاجي وعدم امتلاك نسيج صناعي متجانس ومتنوع يكون بديلا لقطاع النفط، رغم أن السلطات أن هدف السلطات كان الوصول إلى تحقيق 4 مليار دولار كصادرات خارج المحروقات (Ministére des Finances; Direction Générale des Douane, 2019, p. 14). عموما خلال الفترة 2000-2015 عرفت الصادرات خارج المحروقات انتعاشا ضعيفا رغم تواضع النسب المسجلة، وهذا بسبب الجهود المبذولة في هذا القطاع، إضافة إلى سياسة برنامج الانتعاش الاقتصادي وبرنامج دعم النمو وبرنامج توطيد النمو الاقتصادي؛
- مقارنة بعام 2018، لا تزال الصادرات خارج المحروقات هامشية، حيث بلغت 7.20٪ فقط من القيمة الإجمالية للصادرات أو ما يعادل 2.58 مليار دولار أمريكي سنة 2019، مسجلة بذلك انخفاضًا بنسبة 11.80٪.
- تبقى الصادرات خارج المحروقات هامشية بنسبة 9.48 ٪ فقط من القيمة الاجمالية للصادرات، أي ما يعادل 2.26 مليار دولار سنة 2020، مسجلة انخفاضا بنسبة 12.59 ٪ (Ministére des Finances; Direction Générale des Douane, 2019, p. 21).
- حققت الصادرات خارج المحروقات بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بسنة 2020، حيث ارتفعت بمعدل 118% فقد بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34 مليار دولار في نفس الفترة خلال

سنة 2020. تعبر هذه الحصيلة الإيجابية عن التوجه الجديد لسياسة التجارة الخارجية المسطرة من طرف رئيس الجمهورية الهادفة إلى تحقيق التنوع والتحرر التدريجي من التبعية للمحروقات، كما تترجم مجهودات السلطات العمومية في مرافقة المصدرين وتذليل العقباتالتي تعترضهم.(غرفة التجارة والصناعة الوطنية، 2022)

2-2- أهم المنتجات غير النفطية المصدرة في الجزائر

تأتي صادرات المواد نصف المصنعة في المرتبة الأولى من حيث مساهمتها في إجمالي الصادرات خارج المحروقات، بقيمة 2335 مليون دولار سنة 2018 ثم انخفضت إلى 1957 مليون دولار سنة 2019 والسبب في ذلك أن المواد نصف المصنعة هي في الأصل مشتقات البترول الناتجة عن عملية التقطير، والتي تتمثل في الزيوت ومشتقاتها، الهيليوم والأمونياك. ثم المواد الغذائية والتي سجلت ارتفاعا من 315 مليون دولار سنة 2010 إلى 404 مليون دولار سنة 2013، ثم لتعاود الانخفاض سنة 2014و2015 إلى 238 مليون دولار وهي أدنى قيمة في الفترة المدروسة ثم لتعاود الارتفاع إلى غاية سنة 2019 مسجلة قيمة 407 مليون دولار(عقومة ومراد جنيدي، 2020، صفحة 155). وتبقى المواد النصف المصنعة في المرتبة الأولى سنة 2020 بقيمة اجمالية تقدر بـ 1.61 مليار دولار ثم المواد الغذائية بقيمة 442.59 مليون دولار لتأتي بعدها سلع التجهيزات الصناعية بقيمة 90.81 مليون دولار وأخيرا المواد الخام، السلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية والتي سجلت على التوالي: 71.52 مليون دولار، 39.06 مليون دولار، و0.32 مليون دولار (Ministére des Finances; Direction Générale des Douane, 2019, p. 21).

إن ما يمكن قوله في هذا الصدد أن الصادرات خارج المحروقات تبقى هامشية والتركيز كان فقط تقريبا على المواد نصف مصنعة والمواد الغذائية بالإضافة إلى المنتجات التي تم ذكرها أعلاه، ويبقى تغيرها من سنة لأخرى طفيف وهذا كما يظهره الشكل أدناه كمقارنة بين سنتي 2019و2020.

الشكل (1): الحصص النسبية للصادرات خارج المحروقات حسب وحدات الاستخدام

Source : Ministère des finances & Direction Générale des Douanes, statistiques des commerces extérieur de L'Algérie période : Année2020, P. 21.

2-3- تطور معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الجزائر خلال الفترة 1990-2020

لقد طرأت على الاقتصاد الجزائري تحولات عدة، إذ تحول من اقتصاد يتركز على القطاع العام إلى اقتصاد السوق، ورافق هذا التحول قيام الجزائر بالعديد من التدابير والإصلاحات الاقتصادية الواسعة، والتي مست كل الجوانب الاقتصادية، وهو ما أثر على تطور معدل النمو كما يبينه الشكل الموالي:

الشكل(2): تطور معدل النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)

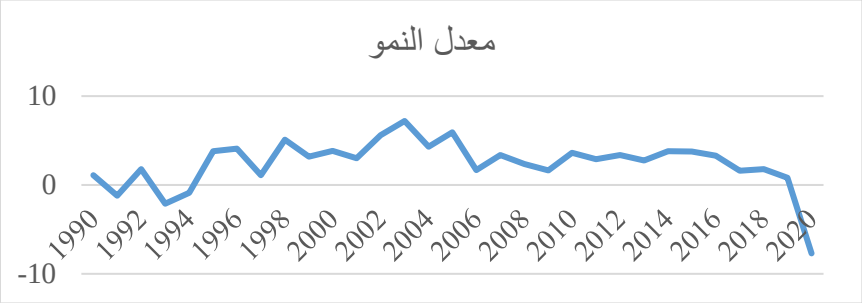

المصدر: من إعداد الباحثتين اعتمادا على الملحق رقم(1)

يَتَبيَّن من الشكل أعلاه أن الناتج المحلي الاجمالي عرف معدلات ضعيفة جدا في بداية التسعينات، فقد بلغت نسبته 1.1% سنة 1990 و(-1.2) سنة 1991، لتعرف أقصاها سنة 1992 بمعدل نمو 1.8 %، وذلك تأثرا بانخفاض أسعار البترول سنة 1986 ونتيجة للمرحلة الانتقالية للجزائر نحو اقتصاد السوق، ومع بداية سنة 1995 سجل معدل النمو الاقتصادي 3.8 % لينخفض بعدها إلى 1.1 % سنة 1997 ليشهد قفزة بمعدل 5.1 % سنة 1998 ليعاود الانخفاض مجددا بعدها. وهي معدلات نمو متذبذبة وقُدر متوسطه خلال الفترة (1990-2000) بـ 1.67% والأمر راجع إلى برنامج التعديل الهيكلي لصندوق النقد الدولي وانخفاض حجم الاستثمارات في الجزائر خلال فترة التسعينات، حيث أن معدل النمو في الجزائر يعتمد بشكل كبير على قطاع المحروقات.

مع تطبيق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي للفترة (2001-2004) والتي كان من بين أهدافها الرفع من معدلات النمو الاقتصادي، شهدت معدلات النمو الاقتصادي تحسنا ملحوظا خلال هذه الفترة، إذ وصلت إلى مستوى 7.2 % سنة 2003، وهذا راجع إلى التحسن في معدلات النمو في قطاع المحروقات بين سنتي 2001 و2003 (أعلى نسبة نمو أثناء هذه الفترة كانت 8.1 %) بالإضافة لقطاع الفلاحة الذي سجل هو الآخر أعلى نسبة نمو له خلال هذه الفترة والمقدرة بـ 17%، ولكن تراجع معدل النمو الاقتصادي إلى مستوى 4.3 % سنة 2004. والُملاحظ عموما أن تطور معدلات النمو المحققة تعتبر متواضعة مقارنة مع قيمة الاستثمارات التي تم رصدها خلال هذه السنوات، فالجزائر أنفقت مبالغ ضخمة لتجني بعدها نموا سنويا أقل من 5% لا يختلف كثيرا عن ذلك المحقق في فترة التسعينات، وبعيدا عن معدل 6 % أو 7% المتوقع (قبل تنفيذ برامج الإنعاش الاقتصادي).

خلال الفترة 2005-2009 تم تطبيق البرنامج التكميلي لدعم النمو لمواصلة وتيرة الازدهار في النشاط الاقتصادي التي نتجت عن مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي، لكن بالرغم من ارتفاع نسبة الإنفاق العمومي إلى الناتج الحقيقي من 28 % سنة 2000 إلى 42 % سنة 2009، إلا أن معدلات النمو الاقتصادي ظلت متواضعة حيث لم تتعدى 5% إلا نادرا كما هو الحال سنة 2005 بـ 5.91 %، في حين تراجعت إلى 1.63 % سنة 2009 بسبب تراجع متوسط السعر السنوي لبرميل النفط إلى 62 دولار بعد أن كان في حدود 100 دولار سنة 2008(قوري، 2015، صفحة 70). ويرجع انخفاض الأسعار إلى انخفاض الطلب على النفط والغاز مع

بداية الأزمة المالية العامية أواخر سنة 2007 من جهة، ومن جهة أخرى انخفاض حصة الجزائر من الإنتاج لأسباب تتعلق بمنظمة الأوبك.

شهد معدل النمو الاقتصادي تحسنا بداية من سنة 2010 حيث أنه انتقل من 1.63 % سنة 2009 إلى معدل نمو 3.63%، ليبقى على هذه الوتيرة إلى غاية سنة 2014، حيث بقى تأثير نمو قطاع المحروقات واضحا جدا على معدل النمو العام الذي عرف انخفاضا بفعل تراجع أسعار النفط ليعرف تحسنا سنة 2014 بمعدل نمو 3.79 %. على الرغم من التراجع الحاد في أسعار النفط، تمكنت الجزائر من الاحتفاظ بمعدل نمو اقتصادي جيد سنة 2015 قدر بـ 3.76%، إلا أنه تراجع بشكل طفيف سنة 2016 ليبلغ 3.3% (تحسن نشاط قطاع المحروقات سنة 2016 حيث بلغ معدل نمو 7.7% مقابل 0.2% سنة 2015(بنك الجزائر، 2017، صفحة 21). شهد النشاط الاقتصادي تراجعا واضحا خلال سنة 2017، بسبب التراجع القوي في نشاط قطاع المحروقات، حيث بلغ معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي 1.6 %، في المقابل بقي النمو خارج المحروقات مستقر نسبيا، حيث بلغ 2.2%.(صندوق النقد العربي، 2021)

سنة 2020 سجل فيها معدل النمو الاقتصادي قيما سالبة وهذا راجع للتداعيات الناتجة عن وباء كوفيد 19 الذي انعكس على الأنشطة في القطاع غير النفطي نتيجة حالة الاغلاق للأنشطة الاقتصادية، شهد الاقتصاد الجزائري انخفاضاً في مستويات الناتج في القطاع النفطي في ظل تراجع مستويات الطلب على النفط والتزام الجزائر باتفاق "أوبك+" لخفض كميات الإنتاج، وهو ما أسفر عن تراجع في مستويات الانتاج من النفط الخام بنسبة 12 % في عام 2020، حيث تراجع الإنتاج من 1023 ألف برميل يوميا 2019 إلى 899 ألف برميل يومياً في عام 2020 .أدت هذه العوامل إلى انكماش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 6.4 % العام الماضي. (Pesaran et Al, 2001)

3– الدراسة القياسية

تتضمن الدراسة القياسية التعريف بالمنهجية المستخدمة في الدراسة في مرحلة أولى، ثم تطبيق النموذج المعتمد في مرحلة ثانية.

3–1– منهجية الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة ARDL

إن اختيار النموذج الملائم للموضوع محل الدراسة يتوقف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية، حيث سنعتمد في دراستنا على نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة المتباطئة لكون متغيرات النموذج القياسي المستخدم في الدراسة مستقرة عند مستويات مختلفة كما سنرى في المحور الموالي.تتميز منهجية ARDL عن باقي النماذج بكونها تجمع متغيرات ذات أكثر من مستوى من الاستقرار مثل I(0)و I(1)، ولا يشترط أن تكون جميعاً مستقرة عند نفس المستوى مثل I(0)، إذ نستطيع من خلال هذه المنهجية تحديد العلاقة التكاملية للمتغير التابع مع المتغيرات المستقلة في المديين القصير والطويل(Short run and Long run)، بالإضافة إلى تحديد حجم تأثير كل من المتغيرات المستقلة على المتغير التابع(Pesaran et Al, 2001). فعلى سبيل المثال، إذا كان لدينا متغيران Xو Y، وأردنا أن نقيس تأثير المتغير X على المتغير Y، فان المعادلة ستأخذ الشكل التالي:

$$\Delta Yt = \alpha 0+\alpha 1\ Xt-1+ \alpha 2Yt-1 + \ + et$$

نحتاج في المرحلة الأولى من تقدير نموذج ARDL إجراء اختبار الحدود، حيث نحسب إحصائية F للتأكد من وجود علاقة تكامل طويلة الأجل بين المتغيرات الأساسية، بغض النظر عما إذا كانت تلك المتغيرات درجة تكاملها0 أو1، ويتضمن اختبار نموذج ARDL خطوتين: في الخطوة الأولى نقوم باختبار هل هناك علاقة توازن طويلة الأجل بين مستويات المتغيرات، فإذا كانت هذه العلاقة موجودة، ننتقل عندئذٍ إلى الخطوة الثانية التي تتضمن تقدير معلمات توازن الأجل الطويل ومعلمات الأجل القصير لنموذج تصحيح الخطأ الديناميكي.

من أجل اختبار وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات، يقترح (Pesaran et Al, 2001)حساب إحصائيتين هما: احصائية(F) من خلال (wald test)، حيث يتم اختبار فرضية العدم القائلة بعدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج (غياب علاقة توازنية طويلة الأجل) أي (بن عبد الله ، 2011، صفحة 147):

$$H_0 : \beta_1 = \beta_2 = 0$$

مقابل الفرض البديل بوجود علاقة تكامل مشترك في الأجل الطويل بين مستوى متغيرات النموذج.

$$H_1 : \beta_1 \neq \beta_2 \neq 0$$

أما الاختبار الثاني، فهو حساب إحصائية t لاختبار فرضية العدم بأن معلمة المتغير التابع المتباطئ تساوي الصفر$H_0: \beta_1 = 0$وقد اقترح Pesaran وآخرون قيماً حرجةً لحدود اختبار التكامل المشترك فحسب هذا الاختبار، إذا كانت قيمة إحصائية Fالمحسوبة أكبر من الحد الأعلى للقيم الحرجة، فإننا نرفض فرضية العدم بعدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل، أما إذا كانت القيمة المحسوبة أقل من الحد الأدنى للقيم الحرجة، فإننا لا نستطيع رفض فرضية العدم.

إن نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة يأخذ بعين الاعتبار الفارق الزمني لتباطؤ الفجوة lag، حيث تتوزع المتغيرات التفسيرية على فترات زمنية يدمجها النموذج ARDL في عدد من المتباطئات الموزعة في حدود (معلمات) تتوافق وعدد المتغيرات التفسيرية، حيث تستغرق العوامل الاقتصادية المفسرة قيد الدراسة مدة زمنية للتأثير على المتغير التابع متوزعة بين الأجل القصير وطويل الأجل.

لتقنية ARDL العديد من المزايا أحسن من تقنيات التكامل المشترك لجوهانسون تتمثل فيما يلي (Mosayeb et Al, 2005, p. 7):

- نموذج الانحدار الذاتي للفجوات المتباطئة الموزعة هو النهج الأكثر أهمية إحصائيا لتحديد علاقة التكامل المشترك عندما تكون العينات صغيرة الحجم، في حين أن تقنية التكامل المشترك لجوهانسون تتطلب عينات كبيرة لضمان دقة النتائج؛
- ARDL يتجنب مشاكل الاختبار المسبق المرتبطة بمعيار التكامل المشترك وهو ما يتطلب تصنيف المتغيرات بالفعل إلىI (1)أوI (0) يمكن ان يستخدم بغض النظر عن درجة تكامل المتغيرات؛
- يأخذ النموذج عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات من نموذج الاطار العام؛
- نموذج ARDL يعطي أفضل النتائج للمعلمات في الامد الطويل وان اختبارات التشخيص يمكن الاعتماد عليها بشكل كبير؛
- ممكن أن نحصل من النموذج ARDL على نموذج تصحيح الخطأ عن طريق التحويل الخطي البسيط، حيث ان نموذج تصحيح الخطأ يساعدنا في قياس العلاقة قصيرة الامد بين متغيرات النموذج.

3-2- تطبيق النموذج المعتمد:

لقياس أثر الصادرات بنوعيه (المحروقات وخارج المحروقات) على النمو الاقتصادي في الجزائر، اعتمدنا على البيانات السنوية من1990-2020، حيث تم التعبير عن المتغيرات محل الدراسة كما يلي:

- LPIB: تمثل لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي بالدولار الأمريكي للتعبير على النمو الاقتصادي؛
- lEXHH: لوغاريتم الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)؛

3-2-1 اختبار استقرارية السلاسل الزمنية

سنقوم في هذه الخطوة باختبار مدى استقرارية السلاسل الزمنية محل الدراسة باستخدام اختبار ديكي فولر المطور وفليبسبيرون باستخدام برنامج Eviews 10، وذلك كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول(1): دراسة استقرارية السلاسل الزمنية

المتغيرات	اختبار الاستقرارية					
	ADF			PP		
	Constant & Trend	Constant	**None**	Constant & Trend	Constant	**None**
نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي	1.48- [0.81]	0.78- [0.81]	0.35 0.78] [	1.83- [0.66]	0.94- [0.76]	0.28 0.76] [
الصادرات خارج المحروقات	3.80- [0.03]	-	-	3.78- [0.03]	-	-
القيمة الجدولية **%1** **%5** **%10**	4.29- 3.56- 3.21-	3.67- 2.96- 2.62-	2.64- 1.95- 1.61-	4.29- 3.56- 3.21-	3.67- 2.96- 2.62-	2.64- 1.95- 1.61-

المصدر:منإعداد الباحثتين باستعمالبرنامج Eviews10

تبين لنا من خلال نتائجاختبار ديكي فولر المطور وفيليب بيرونمايلي:

- لوغاريتم نصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي غير مستقر في المستوى وهذا في النموذج الذي لا يحتوي لا على ثابت ولا على اتجاه عام، حيث أن القيمة المحسوبة أقل من القيم المجدولة؛
- لوغاريتم الصادرات خارج المحروقات مستقر في المستوى، وهذا من خلال اختبارPP, ADFوهذا في النموذج الذي يحتوي على الاتجاه العام و الثابت، حيث أن الاتجاه العام له معنوية احصائية وبالتالي فإن السلسلة من نوع TS؛

3-2-2- اختبار التكامل المشترك باستخدام منهجية الحدود

بما أن المتغيرات محل الدراسة غير مستقرة عند نفس الدرجة، فمنها ماهو مستقر عند الدرجة0 و1لذلك سنتبع منهج الحدود.

- **اختبار الحدود**: بعد اختبار الحدود للنموذج، تم تلخيص النتائج في الجدول التالي:

الجدول (2): اختبار منهج الحدود للنموذج

اختبارمنهج الحدود للنموذج ARDL Bounds Test		
فرضية العدم: لاتوجدعلاقةطويلةالمدى		
Test Statistic	Value	K
F-statistic	0.821480	1
Critical Value Bounds		
Significance	I0 Bound	I1 Bound
%10	3.02	3.51
%5	3.62	4.16
%2.5	4.18	4.79
%1	4.94	5.58

المصدر: منإعداد الباحثتين باستخدام برنامج Eviews 10

- **ملاحظة**:قيم الحدود الحرجة من حساب Pesaran وآخرون.

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيمةFالمحسوبة والمقدرة 0.821480أقل من الحد الادنى للقيم الجدولية الحرجة عند كل المستويات، وبالتالي سيتم قبول فرضية العدم، أي عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات محل الدراسة، أي لا يوجد تكامل مشترك بين المتغيرات. لعل أهم ما يؤكد ذلك هو قيمة معامل تصحيح الخطأ CoinEq (1)−)،حيثأنقيمتهكانتموجبةوالمقدرة0.014بإضافةإلىذلككفهوليستلهمعنويةاحصائية،فقيمةاحتمالالوقوعفيالخطأتقدر0.11،ومنهلايمك نتقديرمعلماتالأجلالطويلونموذجتصحيحالخطأ.

خاتمة:

تعتبر استراتيجية التنويع الاقتصادي عموما وتنويع الصادرات خارج المحروقات خصوصا محورا أساسيا في رسم السياسات الاقتصادية للدول وقوة محركة للنمو الاقتصادي، تم من خلال هذه الدراسة تقدير العلاقة واتجاهها بين كل من الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة (1990-2020)، وفيما يلي أهم **النتائج** التي توصلت اليها الدراسة:

- شكلت الصادرات خارج المحروقات نسبة 9.48%فقط سنة 2020 من اجمالي الصادرات الاجمالية، وهذا بسبب اعتمادها فقط على المنتجات نصف مصنعة، والمواد الغذائية، سلع التجهيزات الصناعية، المواد الخام والسلع الاستهلاكية غير الغذائية وسلع التجهيزات الزراعية بنسب ضئيلة جدا؛ غير أنها بالنسبة للثمانية أشهر الأولى من سنة 2021 عرفت زيادات بمعدلات نسبية معتبرة مقارنة بسنة 2020، حيث ارتفعت بمعدل 118% فقد بلغت 2.9 مليار دولار فيما تم تسجيل 1.34مليار دولار في نفس الفترة خلال سنة 2020؛
- بعد دراستنا للتكامل المشترك من خلال نموذجARDL، تبين أنهلا توجد علاقة توازنية طويلة الأجل بين الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي، بمعنى أن تأثيرها ضعيف في الأجل القصير نتيجة النموذج الريعي للاقتصاد الجزائري، حيث مثلت الصادرات النفطية نسبة90.52%من إجمالي الصادرات سنة 2020؛
- النسب الهامشية للصادرات خارج المحروقات سببها غياب التخصص في إنتاج وتصدير السلع والخدمات وبالتالي غياب الميزة النسبية للسلع والخدمات مما يؤدي الى انخفاض معدلات إنتاجية عوامل الإنتاج؛

- ضعف مستوى المنافسة وضعف التوافق بين المنتجين المحليين والأجانب مما يؤثر على سلبا على مستوى الابتكارات والاختراعات وينعكس أيضا على الكفاءة الإنتاجية؛
- رغم الإصلاحات المالية والمؤسساتية التي تم ويتم تجسيدها بهدف تنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات إلا أن مستوى هذه الأخيرة يبق ضعيف جدا وهذا بسبب غموض وبطء في تنفيذ الإجراءات القانونية والادارية وعد استقرار المنظومة القانونية وتفشي الفساد الإداري خاصة البيروقراطية؛
- استنزاف المدخرات الوطنية نحو تمويل قطاع الاستيراد من خلال القروض والتسهيلات البنكية بدل دعم المشروعات الاستثمارية الموجهة للتصدير؛
- تذبذب آليات سعر الصرف مما أثر سلبا على تنافسية المنتجات الوطنية في الأسواق الأجنبية وثبط العمل التصديري؛
- غياب الاستغلال الأمثل للإيرادات البترولية خاصة ما يتعلق بالقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني؛وبناء على النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم **التوصيات** التالية:
- توفير البيئة الاستثمارية المشجعة والملائمة سواء من ناحية المنظومة القانونية والمالية المؤسساتية، وأيضا المرونة في تطبيق الإجراءات وتذليل العراقيل الإدارية بهدف تشجيع الإنتاج المحلي سواء سلعي أو خدماتي وأيضا جذب المستثمر الأجنبي؛
- التركيز على الصادرات المرتبط بالسلع والخدمات ذات الميزة التنافسية بهدف زيادة معدلات الإنتاجية؛
- خلق البيئة الجاذبة للاستثمار الأجنبي بهدف الاستفادة من تكنولوجيا الإنتاج وزيادة الابتكارات والمخترعات والذي ينعكس إيجابا على الكفاءة الإنتاجية؛
- تركيز الجهود نحو تنويع القاعدة الاقتصادية، وعلى وجه الخصوص القاعدة الصناعية والخدمية، لما لها من تأثيرايجابي في الميزان التجاري؛
- فتح المجال أمام المؤسسات الناشئة للتوجه نحو الأسواق الخارجية، من خلال تدعيمها وتوفير الدعم وتقديم التسهيلات ونظام معلومات دقيق يوفر لها المعلومات الخاصة بالتصدير؛
- دراسة الأسواق الدولية ومعرفة احتياجاتها منالسلع المختلفة،وتحديد مدى امكانية انتاج تلك السلع محليا بنفس مستوى الجودة المطلوبة للقيام بتصديرها إلى تلك الأسواق فيما بعد؛
- فتح مجالات جديدة ذات قيمة مضافة أعلى توفر فرص عمل أكثر إنتاجية للعمالة الوطنية بعيدا عن القطاعات الحكومية. خصوصا المنتجات الزراعية التي تتسم بالجودة مع ضرورة خلق وتنمية قنوات توزيع تعرف بالمنتج المحلي وتستوفي قواعد التسويق الدولي؛
- إن مسألة التنويع الاقتصادي في الجزائر تبقى مرهونة بتجاوز التحديات التي تقف أمام تنويع الاقتصاد، من خلال تبني إستراتيجية بعيدة المدى للتنويع الاقتصادي تضمن التخلص من التبعية للموارد النفطية.

المصادر والمراجع:

1. الأشهب، عبد الكريم وزيدان، وليد،2018، واقع وتحديات تنمية الصادرات خارج المحروقات، دراسة حالة الجزائر والسعودية للفترة الممتدة (2005 -2015)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، تجارة دولية، جامعة الشهيد حمه لخضر، الوادي.
2. العياطي، جهيدة وبن عزة محمد، 2018، إشكالية تنويع وتنمية الصادرات خارج المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي – دراسة قياسية لأثر الصادرات النفطية وغير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر، مجلة الهقار للدراسات الاقتصادية، المركز الجامعي تندوف، العدد 02، جوان.
3. بلقلة، براهيم،2009، آليات تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وأثرها على النمو الاقتصادي، دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.
4. بن عبد الله، جراح،2011، مصادر التضخم في المملكة العربية السعودية (دراسة قياسية باستخدام مدخل اختبارات الحدود)، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية.
5. حمدود، كنزة،2019،مصادر تنويع الاقتصاد الجزائري خارج مجال المحروقات دراسة قياسية للفترة (1986-2017)، مذكرة ماستر، كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي.
6. حمشة، عبد الحميد،2013، دور تحرير التجارة الخارجية في ترقية الصادرات خارج المحروقات في ضل التطورات الدولية الراهنة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة بسكرة.
7. بن جلول،خالد،2009، أثر ترقية الصادرات خارج على النمو الاقتصادي، دراسة قياسية لحالة الجزائر 1970-2006، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر.
8. سعيدي، وصاف،2002، تنمية الصادرات والنمو الاقتصادي في الجزائر الواقع والتحديات، مجلة الباحث، العدد01، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر.
9. قحام وآخرون2020،قياس وتحليل أثر الصادرات خارج المحروقات على النمو الاقتصادي في الجزائر للفترة 1980-2018، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية، المجلد 06، العدد01، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
10. قوري،2015، آثار صدمات السياسة المالية على النشاط الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية للفترة 1970-2012 باستعمال نماذج SVAR، مجلة مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، العدد 113-114، مركز البحث في الاقتصاد التطبيقي للتنمية، الجزائر.
11. عقومة،لحسن،جنيدي ومراد،2020، قياس مؤشرات تنافسية الصادرات خارج المحروقات في الجزائر خلال الفترة (2010-2019)، المجلة الجزائرية للعلوم والاجتماعية والإنسانية، المجلد 08، العدد 02، جامعة الجزائر 03، الجزائر.
12. بن ساحة،محمد، 2011، أثر تنمية الصادرات غير نفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، رسالة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية، المركز الجامعي، غرداية.

13. مدوري، عبد الرزاق،2012، تحليل فعالية السياسات العمومية في ترقية الصادرات خارج قطاع المحروقات في الجزائر، رسالة ماجستير، المدرسة الدكتورالية للاقتصاد والتسيير، جامعو وهران.

14. سعيدي،وردة، طبايبية،سليمة،2019، تجربة الجزائر في تنمية الصادرات بين ضرورة التنويع وإشكالية التبعية للمحروقات (الواقع والتطلعات المستقبلية)، الممارسات الإدارية الذكية في تعزيز منظومة النزاهة والشفافية لمحاربة الفساد الإداري والمالي، المؤتمر الدولي الخامس.

15. Aye Mengistu Alemu, determinants of vertical and horizontal export diversification: Evidences from sub-saharan and east , Ethiopian Journal of Economics, Volume XVII, No 2, October 2008.
16. Mosayeb, Pahlavani; other [2005]: Trade-GDP Nexus in Iran: An Application of the Autoregressive Distributed Lag (ARDL) Model, American Journal of applied sciences.

المراسيم والتقارير ومواقع الانترنت:

1. المرسوم التنفيذي رقم 96/327، الجريدة الرسمية العدد 58، الصادر بتاريخ 1996/01/01.
2. الغرفة الوطنية للتجارة والصناعة، (شوهد يوم 16-03-2022):

https://www.commerce.gov.dz/ar/chambre-algerienne-de-commerce-et-d-industrie-caci

3. بنك الجزائر، 2017، التقرير السنوي التطور الاقتصادي والنقدي للجزائر، بنك الجزائر، الجزائر.
4. تقارير وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك من 2010 إلى 2020.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx

5. صندوق النقد العربي، 2011، تقرير آفاق الاقتصاد العربي، على الموقع:

https://www.amf.org.ae/sites/default/files/aeo/2021/pdf consulté le: 25-08-2021

6. Ministère des Finances ; Direction Générale des Douane, 2019, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE période, Direction des Etudes et de la Prospective.
7. Ministère des Finances, Direction Générale des Douane, 2021, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE période, Direction des Etudes et de la Prospective.

https://www.commerce.gov.dz/ar/statistiques/les-statistiques-de-l-exportation-hors- hydrocarbures-1

8. Ministère des Finances; Direction Générale des Douane, 2019, STATISTIQUES DU COMMERCE EXTERIEUR DE L'ALGERIE période, Direction des Etudes et de la Prospective .

الملاحق:

الملحق (1): تطور الصادرات خارج المحروقات والنمو الاقتصادي ونصيب الفرد من الناتج المحلي الاجمالي في الجزائر من 1990–2020

السنوات	الصادرات خارج المحروقات (مليون دولار)	النمو الاقتصادي (%)	نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي (بالدولار)
1990	439	0.8	2397.28
1991	375	-1.2	1763.79
1992	449	1.8	1816.81
1993	479	-2.1	1839.91
1994	287	-0.9	1500.35
1995	509	3.8	1459.48
1996	881	4.1	1600.34
1997	511	1.1	1616.13

1592.4	5.1	358	1998
1584.77	3.2	438	1999
1761.04	3.8	612	2000
1750.52	3	648	2001
1783.67	5.6	734	2002
2103.38	7.2	673	2003
2610.18	4.3	788	2004
3113.09	5.9	907	2005
3478.71	1.7	1158	2006
3950.51	3.4	1332	2007
4923.63	2.4	1937	2008
3883.27	1.6	1066	2009
4480.78	3.6	1526	2010
5455.84	2.9	2062	2011
5592.22	3.4	2062	2012
5499.58	2.8	2165	2013
5493.05	3.8	2810	2014
4177.88	3.7	2063	2015
3946.45	3.2	1977	2016
4109.7	1.3	1930	2017
4153.95	1.2	2925.56	2018
3975.51	0.8	2580.36	2019
3263	-6	2255.49	2020

المصدر: من إعداد الباحثتين بناءا على:

- تقارير وزارة المالية والمديرية العامة للجمارك من 2010 إلى 2020.

https://data.albankaldawli.org/indicator/NY.GDP.MKTP.CD?locations=DZ
https://unctadstat.unctad.org/wds/TableViewer/tableView.aspx